الأمم المتحدة

الجمعية العامة

اللجنة الثالثة
الجلسة ٦
المعقودة يوم الأربعاء
١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة السادسة

الرئيس : السيد تشيرنغ (بوتان)
وبعد ذلك : السيدة ألفاريز (الجمهورية الدومينيكية)
(نائبة الرئيس)

المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الأعمال : القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)*

البند ١٠٤ من جدول الأعمال : حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)*

* يُنظر في البندين معا.

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.3/50/SR.6
29 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١٠٣ من جدول الأعمال : القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع) (A/50/18 و A/50/425-S/1995/787، و A/50/467، و 468 و 476 و 493)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال : حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/50/390 و Add.1، و 407، و 485)

١ - السيد أحمد (ماليزيا): قال إنه من الواضح من التقرير الخاص بالأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب المتصل بذلك (A/50/476) أن التمييز العنصري آخذ في التزايد، وأن كراهية الأجانب صارت شائعة بصورة تبعث على القلق. وأشار الى أن ما يحدث في البوسنة والهرسك وفي رواندا من تطهير عرقي وإبادة جماعية يبعث على الانزعاج البالغ. وأكد أن برنامج عمل العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري لا بد وأن يستمر في معالجة أسباب العنصرية والتمييز العنصري من خلال برامج ملموسة ترمي الى استئصال شأفة تلك الظواهر.

٢ - واستطرد يقول إن ماليزيا تؤكد مجددا دعمها للتطبيق العالمي لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وقال إن الاتفاقات المعقودة مؤخرا بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ينبغي أن تسهم في إقامة هذه الدولة. وأشار مع ذلك الى أن حق تقرير المصير يواجه تحديات في مناطق أخرى، بل ويتعرض في بعض الحالات الى الانتهاك على أيدي المرتزقة. وقال إن الإطاحة مؤخرا بحكومة جزر القمر على أيدي المرتزقة ينبغي أن يواجه بإدانة عالمية. وإن المرتزقة يقوضون أمن الدول الصغيرة، ويطيلون أمد النزاعات، ويتسببون في نزوح اللاجئين، ويؤثرون سلبا على التنمية الاقتصادية. واختتم كلمته بقوله إنه يلزم القيام بجهود جماعية منسقة لوضع وإنفاذ قوانين ضد تجنيد المرتزقة وتمويلهم واستخدامهم، حيث أنهم ينتهكون سيادة الدول وسلامة أراضيها.

٣ - السيدة فريتشه (لختنشتاين): قالت إن بلدها يسعى، من خلال اقتراحه المتعلق بحق تقرير المصير، الى توفير وسيلة يمكن بها التعبير عن المطامح المعقولة للطوائف المتميزة داخل الدول من خلال أنواع مختلفة من الإدارة الذاتية، التي تتراوح، حسب الظروف، من الإدارة الذاتية المحدودة الى ما يقترب من الحكم الذاتي الداخلي، ولكن دون أن يصل ذلك الى حد الاستقلال الكامل. وأشارت الى أن ذلك سيتحقق على أساس الاتفاق بين الدول والجماعات القائمة فيها. وإذا ما كانت هناك فائدة من المساعدات الخارجية غير المغرضة، فإنه يمكن أن يكون هناك إطار إجرائي بسيط لتنفيذ هذه الإدارة الذاتية. وقالت إن الاقتراح الذي تقدمت به لختنشتاين يرمي الى إيجاد آلية يمكن من خلالها متابعة المطامح المعقولة للأقليات التي تسعى الى إيجاد سبل لتأكيد هويتها المتميزة.

٤ - ومضت تقول إن بلدها قدم منحة الى كلية وودرو ويلسون للشؤون العامة والدولية التابعة لجامعة برنستون للقيام ببرنامج بحثي عن حق تقرير المصير. وقد أنجز باحثون مرموقون بالفعل عددا من الدراسات البحثية، وعقد مؤتمران عن القضايا التي تناولتها تلك الدراسات. وسيعمم تقرير عن المؤتمرين في الوثيقة A/50/492. وقالت إن أوراق المؤتمرين، التي وضعها باحثون بارزون، تغطي مجالا بالغ الاتساع من حيث الجغرافيا والتخصصات الفكرية، وتتصل اتصالا مباشرا بأمور على قدر عظيم من الأهمية الدولية المعاصرة. واختتمت كلمتها بقولها إن لختنشتاين ستقدم أوراق المؤتمرين الى الأمين العام كجزء من مساهمتها في الاحتفال بذكرى مرور خمسين عاما على إنشاء المنظمة، وإنها تعتزم نشر كتاب يضم أوراق المؤتمرين والتعليقات عليها في أوائل عام ١٩٩٦.

٥ - السيد روغوف (الاتحاد الروسي): قال إنه مما يدعو للإنزعاج أن حق تقرير المصير أصبح يستخدم على نحو متزايد لانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مما يؤدي الى التطهير العرقي والتمييز ونزوح آلاف اللاجئين. وقال إن حق تقرير المصير هو حق للشعوب، ويجب ألا يغتصبه أفراد أو جماعات. وأشار الى أن حق تقرير المصير كثيرا ما يتحول الى نزعة انفصالية عدوانية، تتسبب على الدوام في معاناة البشر وإنكار الحقوق الأساسية.

٦ - ومضى يقول إن المجتمع الدولي ينبغي أن يولي اهتماما أعظم لحالة الأقليات القومية. وأشار الى أن الحرمان من حقوق الإنسان بسبب الأصل العرقي يخلق التوترات والنزاعات المحتملة. وأكد أن تطبيق حق تقرير المصير يجب ألا يضر بمصالح الأقليات. وأشار الى أن انتهاكات حقوق الأقليات القومية تشكل في الوقت الراهن تحديا للأمن الدولي. وأوضح أن تلك المسألة تتسم بأهمية حيوية بالنسبة للاتحاد الروسي، حيث أن ٢٥ مليونا من الروس العرقيين يعيشون خارج حدوده.

٧ - واستطرد يقول إن حق تقرير المصير لا ينفصل عن حق كل فرد في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية على أساس من المساواة وعدم التمييز. وقال إن حق الإنسان في المشاركة في إدارة شؤون بلده هو من الحقوق السياسية الرئيسية. وأوضح أن شعوب الاتحاد الروسي المتعددة القوميات ستقرر في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، مستقبلها من خلال انتخاب ممثليها في برلمان الدولة. واختتم كلمته بقوله إن الشعوب لا بد وأن تقيم وضعها السياسي، وتكفل تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، من خلال الانتخابات على وجه التحديد، وليس من خلال النزعة الانفصالية.

٨ - تولت نائبة الرئيس، السيدة ألفاريز (الجمهورية الدومينيكية) رئاسة الجلسة.

٩ - السيدة سابكانين (البوسنة والهرسك): قالت إن حكومتها المنتخبة ديمقراطيا تلتزم منذ قيامها بالحفاظ على ما هو قائم في بلدها منذ قرون من تقاليد التعددية، والتعدد الثقافي، والتسامح، والتعايش بين مختلف الفئات الدينية والعرقية على أساس الضمانات الدستورية. وقالت إنه على الرغم من ذلك،

فإن ما تشهده البوسنة والهرسك من عنصرية - تبدو فيما ورد من صربيا من نزعة قومية متطرفة وتطهير عرقي - قد استهدف أكثر من نصف السكان الأصليين بأعمال التنكيل على مدى ثلاث سنوات ونصف السنة. فأكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ بوسني قد لقوا مصرعهم، وارتكبت طائفة واسعة من الإساءات أثناء أعمال الطرد والتعذيب والاغتصاب والتجميع في معسكرات الاعتقال. بل إن المتطرفين القوميين سعوا من خلال تدمير الآثار والمواقع التاريخية والثقافية الى القضاء على آثار الماضي الذي كان مشتركا بصورة ناجحة.

١٠ - واستطردت تقول إن الجهود العديدة التي بذلها المجتمع الدولي لإقرار السلام في المنطقة قد فشلت بسبب استراتيجيته الاستراضئية، وبسبب تعنت نظام بلغراد والقادة الصرب في البوسنة. وقالت إن المساعدات الإنسانية ليست بديلا عن الرد الحازم على الإرهاب والعدوان. ومضت تقول إن ذلك النظام ووكلائه لا يزالون يستهدفون مواطني البوسنة والهرسك بأعمال القتل أو الطرد. فقد طرد في الآونة الأخيرة ٥٠٠ ٣ آخرون من غير الصرب من بريدور في عملية "التطهير العرقي" الرهيبة. ومرة أخرى، عزل الرجال على حدة، ونقلوا الى أماكن غير معروفة. وكما يتضح في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/1995/755، فإن هناك أدلة موثوق بها على وقوع عمليات إعدام جماعية في سريبرينتشا وجيبا خلال الصيف الماضي. وأشارت الى تزايد هذه المخاوف، حيث أن هناك حوالي ٠٠٠ ٨ بوسني من هاتين المنطقتين لا يزال مصيرهم مجهولا.

١١ - ومضت تقول إن المجتمع الدولي لا بد وأن يجبر أولئك الذين يواصلون استخدام الإرهاب وإبادة الأجناس كأدوات للعدوان على التوقف عن سلوكهم الإجرامي وتهيئة مناخ موات للسلام. وقالت إن الحرب الدائرة في البوسنة هي حرب بين مجتمع ديمقراطي متسامح مفتوح وبين نظام سياسي عدواني شمولي مغلق. وأشارت الى أنه يلزم قبل أي شيء آخر إنجاز عملية تحول ديمقراطي عميق وواسع الأثر في صربيا. فنظام بلغراد، وهو المفاوض الرئيسي عن الجانب الصربي، يرتكب بصورة منتظمة انتهاكات لحقوق الإنسان ضد السكان المنتمين الى أقليات داخل حدوده نفسها. وأكدت أن ضمان أرقى معايير حقوق الإنسان والحريات للجميع لا بد وأن يكون الأولوية القصوى. ولا بد من كفالة إجراء انتخابات مباشرة حرة وديمقراطية بالتصويت الشعبي. ولا بد وأن يمثل جميع المجرمين أمام المحكمة الجنائية الدولية المعنية بيوغوسلافيا السابقة، ولا بد من تمكين اللاجئين والمشردين من العودة للتصويت في تلك الانتخابات والعيش في مجتمع حر ومفتوح. وقالت إن الوفاء بتلك المقتضيات ينبغي أن يكون شرطا مسبقا لأي مساعدة تقدم الى المنطقة مستقبلا، بما يبين بوضوح أنه ليس ثمة فائدة تجتنى من العدوان والديكتاتورية. واستطردت تقول إن الولايات المتحدة، وفريق الاتصال المعني بالبوسنة والهرسك، والاتحاد الأوروبي، والأطراف الأخرى المشاركة في عملية السلام، لا بد وأن تضمن عدم إضفاء أي شرعية على "التطهير العرقي" في سياق التسوية السلمية. واختتمت كلمتها بقولها أن الهدف الثابت لبلدها هو إقامة دولة ديمقراطية في البوسنة والهرسك داخل حدودها المعترف بها دوليا، مع توفير أعلى معايير الحقوق والحريات العرقية والدينية والسياسية لجميع المواطنين على نحو كامل.

١٢ - السيد بوردا (كولومبيا): قال إنه بعد ٥٠ عاما من إنشاء الأمم المتحدة، وهو ما كان في المقام الأول ردا على أبشع عملية لإبادة الأجناس في التاريخ، وهي العملية التي كانت بواعثها تكمن في العنصرية، فإن أخبث أشكال العنصرية وكراهية الأجانب لازالت قائمة. ولذلك، ورغم تغير الظروف وما تحقق من نجاحات هامة، لا بد وأن تواصل الأمم المتحدة بقوة متجددة مناقشاتها بشأن سبل القضاء على تلك الظواهر.

١٣ - غير أنه أشار الى أن ثمة عاملين يعوقا إجراء تلك المناقشات: فتنظيم أعمال اللجنة لا يخصص سوى وقت أقل لهذا البند، كما أن تقرير المقرر الخاص عن الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب المتصل بذلك لم يوزع إلا في وقت متأخر. وأعرب عن أمله في تصحيح هاتين المشكلتين.

١٤ - ومضى يقول إنه لما كان تقرير المقرر الخاص (A/50/476) يوفر للجنة معلومات وتوصيات قيمة، فإن وفد بلده يشعر بالقلق إزاء ضعف الموارد المتاحة للمقرر الخاص لأداء عمله. وقال إنه ينبغي معالجة هذه المسألة على الفور.

١٥ - واستطرد قائلا إن حق الشعوب في تقرير المصير، شأنه شأن مكافحة العنصرية، كان موضوعا تركز عليه العديد من الجهود الناجحة للأمم المتحدة، وأنه لا يزال قضية بالغة الأهمية نظرا لاختفاء القطبية الثنائية في العلاقات العالمية. وقال إن كولومبيا ترحب بالتقدم المحرز في المفاوضات بين فلسطين واسرائيل، وأعرب عن اعتقاده أن ممارسة الشعب الفلسطيني لحق تقرير المصير ستساعد على إحلال السلام في المنطقة.

١٦ - وأضاف أن تقرير المقرر الخاص عن استخدام المرتزقة (A/50/390 و Add.1) يسلط الضوء على ضرورة منع الحالات التي يصبح فيها الجنود مرتزقة في خدمة الإرهابيين أو مهربي المخدرات أو غيرهم من الجماعات التي تسعى الى زعزعة استقرار النظم السياسية المقامة على النحو الواجب. واختتم كلمته بقوله إن الحالات الأخيرة من أنشطة المرتزقة، ولا سيما في جزر القمر وسيراليون، ينبغي أن تكون موضع إدانة قوية من جانب المجتمع الدولي، وكذلك أيضا وجود الكيانات الخاصة المسجلة بشكل قانوني التي تنخرط في أعمال وتدريب المرتزقة وتأجيرهم ووزعهم.

١٧ - السيدة كعبه (كوت ديفوار): قالت إنه في حين اختفى التميز العنصري المؤسسي، فإنه لا يزال يظهر بأشكال أكثر خبثا، وإن كانت تنطوي على نفس القدر من الظلم. وأشارت الى أن معالجة وسائط الإعلام للمسألة قد ساعدت الأحزاب السياسية المنتمية الى اليمين المتطرف على الوصول الى السلطة. وقالت إن هذه الأحزاب تشكل تهديدا خطيرا للسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان. فلا زالت تصدر تشريعات تقيد الهجرة، أو تحرم المهاجرين من حقوقهم الكاملة، بما يخلق العديد من المشاكل الاجتماعية. وقالت إنه لا بد من التصدي بقوة، وعلى كافة الأصعدة، لهذه التشريعات التمييزية التي تضفي الشرعية

على العنصرية وكراهية الأجانب. وأوضحت أن هذه المسألة تبعث على الانزعاج بصورة خاصة في البلدان الصغيرة التي تعتمد في بقائها على التكامل الاقتصادي؛ فكراهية الأجانب والمشاعر القبلية تتعارض مع رغبتها في بناء تكتلات كبيرة قادرة على تحمل متطلبات السوق والمنافسة الاقتصادية.

١٨ - ومضت تقول إنه في البلدان الأكبر حجما، أدى رفض اقتسام الازدهار مع الآخرين الى كثير من أعمال العنف، التي كانت النساء الضحايا الرئيسيين. وأوضحت أنه لكي يمكن إيجاد حل للمشكلة، لا بد أولا من الاعتراف بوجودها، ثم إصدار تشريعات ضدها، ومعاقبة مرتكبي أعمال العنف بشدة. ولا بد من إلزام وسائط الإعلام بتبني ميثاق شرف يحظر المواد المثيرة ويشجع على السلام والتسامح. كما ينبغي إدخال مقررات حقوق الإنسان التي تؤكد على التسامح في جميع المستويات التعليمية.

١٩ - واستطردت تقول إن كوت ديفوار بلد متعدد الأعراق يعلق أهمية قصوى على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وكرامة البشر. ورغم تنوعه العرقي، فقد حافظ على مناخ من السلام والانسجام. وقد أحرز قدرا كبيرا من التقدم الاقتصادي والاجتماعي من خلال السعي الى التكامل الاجتماعي وتشجيع الشعوب ذوي الأصول العرقية المختلفة على المشاركة في جهود التنمية.

٢٠ - واختتمت كلمتها بالإعراب عن ترحيب وفدها بجميع المبادرات الرامية الى مكافحة الأشكال المعاصرة من العنصرية، واعتقاده أنه ينبغي تشجيع المؤسسات وغيرها من المصادر الخاصة على المساهمة بموارد اضافية من أجل الوصول الى تلك الغاية.

٢١ - السيد كولوما (شيلي): قال إن بلده يشعر بالقلق إزاء استمرار وجود العنصرية وعودة كراهية الأجانب الى الظهور والممارسات التمييزية، وبخاصة ضد المهاجرين واللاجئين من البلدان النامية. ولذلك، فإن بلده يؤيد بقوة جهود جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة في ذلك المجال. ونظرا لتعقيد المشكلة، التي يمكن رصد جذور أسبابها في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والدينية، فإن شيلي تؤيد الاقتراح الرامي الى عقد مؤتمر عالمي ضد العنصرية، والتمييز العنصري والعرقي، وكراهية الأجانب، وغير ذلك من الأشكال المعاصرة للتعصب.

٢٢ - واستطرد قائلا إنه من الأهمية، عند معالجة المسألة، التسليم بطبيعتها العالمية وبتعارضها مع القيم المعاصرة للديمقراطية والحرية والتنمية؛ والتشديد على التدابير الوقائية، مثل تلك المقترحة في تقرير المقرر الخاص (A/50/476) وفي برنامج عمل العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري؛ وقبول مبدأ عدم التمييز كأحد عناصر القانون الدولي العام، وتعزيز القبول العالمي بذلك المبدأ كقاعدة ملزمة؛ وابتكار آلية وقائية أو مجموعة من التدابير الطارئة التي يمكن للأمم المتحدة أن تحول بها دون تحول حالات التميز الى منازعات؛ وتشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية، وبخاصة على المستويات الشعبية، في الأنشطة الوقائية وأنشطة التوعية.

٢٣ - السيدة كباج (المغرب): قالت إن بلدها يعتبر برنامج عمل العقد الثالث أفضل اطار لترجمة المثل العليا الى إجراءات من قبيل التشريع والتعليم، بما ينشئ نظاما اجتماعيا يقوم على المساواة واحترام حقوق الآخرين وكرامتهم. ولذلك، فقد أعربت عن تأييدها للاقتراح الرامي الى عقد مؤتمر عالمي في عام ١٩٩٧ ضد العنصرية، والتمييز العنصري والعرقي، وكراهية الأجانب، وغير ذلك من الأشكال المعاصرة للتعصب. غير أنها أعربت عن قلق وفدها إزاء التمويل المتاح للعقد الثالث. وقالت إن ثمة حاجة لبذل جهد دولي لضمان توفير الأموال اللازمة.

٢٤ - وأعربت عن ترحيب وفدها الشديد بالعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، الذي أعلنه قرار الجمعية العامة ١٦٣/٤٨، واعتقاده أن برنامج عمل العقد ينبغي أن يسهم في تمتع السكان الأصليين بجميع حقوقهم وتجنيبهم مساوئ التهميش والاستبعاد.

٢٥ - ومضت تقول إن المغرب أسهم اسهاما كبيرا في اعتماد الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم، وذلك في قرار الجمعية العامة ١٥٨/٤٥. وأعربت عن أسفها لأن ذلك الصك الهام لم يدخل حيز التنفيذ بعد، نظرا لقلة عدد الدول التي صدقت عليه أو انضمت اليه. ولذلك، فإن بلدها يحث الدول على إظهار تأييدها للاتفاقية، التي تضمن للعمال المهاجرين حقوقهم وكرامتهم، وتحفظ هويتهم الثقافية، وتحميهم من العنصرية.

٢٦ - واستطردت تقول إن المغرب، كواحدة من الدول التي قامت بمبادرة سنة الأمم المتحدة للتسامح، قد احتفلت بها بحماس ولم تدخر وسعا في تحقيق أهدافها. فبلدها كان على الدوام يوفر الملجأ لمن يحتاجونه، بغض النظر عن ديانتهم أو أصلهم أو عنصرهم. واختتمت كلمتها بالإعراب عن أملها في أن تسفر الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتشجيع التسامح عن السماح لكافة الشعوب والأفراد بأن يتمتعوا بجميع حقوقهم، وبأن يجدوا السلام والأمن والسعادة في احترام قيمهم وثقافاتهم وكرامتهم.

٢٧ - السيد الديب (مصر): أعرب عن ترحيبه بقيام فلسطين واسرائيل قبل أيام بالتوقيع على اتفاقية المرحلة الانتقالية، باعتبارها خطوة هامة نحو تمتع الشعب الفلسطيني بكافة حقوقه المشروعة، وأعرب عن أمله في تحقق تقدم إيجابي مماثل في مسار المحادثات السورية واللبنانية مع اسرائيل.

٢٨ - وأعرب عن اتفاق بلده التام مع ما ورد في التقرير المتعلق باستخدام المرتزقة (A/50/390 و Add.1)، الذي يلحق الضرر بممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير. وقال إن الأحداث الأخيرة التي وقعت في جزر القمر تبين ضرورة القيام بتحرك حازم لضمان عدم تكرار مثل هذه الأحداث مستقبلا.

٢٩ - ومضى يقول إن تصديق نحو ١٥٠ دولة على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري يبين أن الجرائم المؤسفة التي وقعت في البوسنة والهرسك وبوروندي ورواندا وغيرها ليست

مقبولة على الإطلاق لدى الرأي العام العالمي. وأكد على أهمية قيام جميع الدول بالتصديق على كافة الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان.

٣٠ - واقترح ما يلي من إجراءات لمواجهة العنصرية: قيام اليونسكو واليونيسيف ومركز حقوق الإنسان بإعداد برامج تثقيفية عن حقوق الإنسان لاستخدامها في جميع مستويات التعليم في مختلف دول العالم؛ وتعبئة وسائل الإعلام الحكومية وغير الحكومية على الصعيدين المحلي والوطني لمكافحة العنصرية واستئصال الأحكام والأفكار العنصرية، وعدم التقليل من قيمة أية أحداث ذات صبغة عنصرية؛ وقيام الدول بتبني سياسات أقل تقييدا في منح تأشيرات الدخول لرعايا البلدان النامية، وزيادة الاتصال الثقافي المتبادل، واحترام الخصوصيات الثقافية والدينية والعرقية لكافة الشعوب؛ ووقف كافة الإذاعات التي تحث على الحقد والتعصب العرقي أو الديني أو العنصري؛ وإنشاء آلية دولية لمراقبة توظيف وسائط الإعلام في خدمة قضايا التعايش السلمي والتسامح.

٣١ - واختتم كلمته بتأكيد استعداد بلده التام للتعاون مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية من أجل تحقيق الأهداف السامية للمنظمة.

٣٢ - السيد باديلا (الفلبين): تحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن السنوات القليلة الماضية شهدت انتهاكات رهيبة لحقوق الإنسان كان مصدرها التوترات العنصرية والعرقية، وهو ما تمثله المآسي التي وقعت في كمبوديا ورواندا ويوغوسلافيا السابقة. وأشار الى أن تقرير المقرر الخاص عن الأشكال المعاصرة من العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب، والتعصب المتصل بذلك (A/50/476) وتقرير لجنة القضاء على التمييز العنصري (A/50/18) يتضمنان وصفا للعوامل العقائدية والديمغرافية والاقتصادية التي تكمن وراء العنصرية المعاصرة. وعلاوة على ذلك، فقد قال المقرر الخاص إن هناك مؤشرات على تزايد التمييز العنصري، الذي يتغذى على أسباب اقتصادية ودينية واجتماعية.

٣٣ - واستطرد يقول إنه رغم وجود الصكوك والمبادئ الدولية المتعلقة بتسوية المنازعات، مثل المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن اللامبالاة الدولية قد سمحت لكثير من حالات الأزمات بالتحول الى منازعات مكتملة الأركان. وبناء على ذلك، ينبغي على الحكومات أن تعزز التشريعات المناهضة لجميع أشكال التعصب، وأن تصدق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التعصب والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، أو أن تنضم اليهم. وأشار أيضا الى فائدة الجهود التثقيفية في سياق عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٣٤ - ومضى يقول إن بلدان مجموعة الـ ٧٧ والصين ترى أن وسائط الإعلام الجماهيرية هي وسيلة قوية من وسائل نشر المعلومات عن حقوق الإنسان، وينبغي توظيفها لأداء تلك المهمة، بدعم من المنظمات غير الحكومية. وبالاضافة الى ذلك، ينبغي عليها أن تتبنى آليات للرقابة الذاتية لتلافي الترويج للتحيزات

العنصرية والصور النمطية الشائعة. وبالمثل، ينبغي عدم التقليل من شأن إمكانات المجتمع المدني في المساعدة على محاربة العنصرية.

٣٥ - وفيما يتعلق باقتراح عقد مؤتمر دولي عن العنصرية والتعصب المتصل بها، تساءل عما إذا لم يكن من المفيد تناول مسألة العنصرية بالاقتران بمسألة الهجرة. واختتم كلمته بقوله إن بلدان مجموعة الـ ٧٧ والصين توصي بقوة أيضا بإيلاء أولوية في التمويل لبرامج العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، وللمقرر الخاص.

٣٦ - السيدة توميتش (سلوفينيا): قالت إن عمليات "التطهير العرقي" في البوسنة والهرسك وفي رواندا تثبت أن منع التمييز واحترام وجود المجتمعات التعددية أمران بالغا الأهمية في تحقيق السلام العالمي. فمن الأهمية القصوى ألا تترك تلك الأعمال تُطوى في غياهب النسيان، بل لا بد من محاكمة مرتكبيها، وفقا لمبدأ المسؤولية الجنائية الفردية، ليكونوا عبرة تحول دون تكرار هذه الأعمال مستقبلا. وفي الوقت ذاته، فإن الأشكال غير الرسمية من التعصب، التي تنشأ في الحياة اليومية نتيجة للجهل والخوف من التنوع، ينبغي أن تعالج من خلال ترويج قيم التعايش السلمي والتعددية الثقافية.

٣٧ - واستطردت تقول إنه ينبغي تنسيق جهود مختلف الأجهزة الموجودة في منظومة الأمم المتحدة لمنع العنصرية والتعصب ومكافحتهما. وعلاوة على ذلك، فإن مختلف الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، مثل البرامج المتعلقة بالعنصرية وبالتثقيف في مجال حقوق الإنسان وبالسكان الأصليين، ينبغي أن تكون مترابطة ويعزز بعضها بعضا. وبالاضافة الى ذلك، ينبغي تشجيع التعاون بين خبراء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ومن أمثلته الدورة الأخيرة للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات.

٣٨ - ومضت تقول إنه نظرا لثقل عبء العمل الواقع على لجنة القضاء على التمييز العنصري والأزمة المالية التي تواجهها، فإنها تناشد جميع البلدان المتخلفة عن سداد اشتراكاتها أن تبادر بسداد تلك الاشتراكات المعلقة. كما حثت الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري للتصديق على التعديل الذي من شأنه أن يمكّن اللجنة من تلقي تمويل من خارج الميزانية العادية للأمم المتحدة. وقالت إن وفدها يرحب بالخطوات التي اتخذتها تلك اللجنة لتعزيز كفاءتها، كما يرحب باقتراحاتها المتعلقة بتدابير الإنذار المبكر وبالإجراءات العاجلة.

٣٩ - وأشارت الى أن حق تقرير المصير، الذي يعترف به بلدها اعترافا تاما، يمكن أن يمارس بأشكال مختلفة، طالما كانت الشعوب حرة في تقرير وضعها السياسي ومتابعة تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وأعربت عن اتفاقها مع الرأي الذي طرحه البابا يوحنا بولس الثاني في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة، والذي قال فيه إنه يلزم وضع معايير جديدة فيما يتعلق بحقوق الأمم. واختتمت كلمتها بالترحيب بالتقدم المحرز في تحديد حقوق السكان الأصليين، وبقولها إنها ترى أن هيئات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ينبغي أن تجري دراسات نوعية عن المسائل المعاصرة المتعلقة بحق تقرير المصير وغيره من حقوق الشعوب.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠